ويجعل ابن السراج الحال والتمييز وخبر «كان» وغير ذلك مما يشبّه بالمفعول[1].

الفعـــل

يطلق الفراء هذا المصطلح للدلالة على المفعول الثاني كما في كلامه على قوله تعالى: ﴿ واجعَلْ لي وزيراً من أهلي هارون أخي ﴾[2]، قال: «إن شئت أوقعت «اجعَلْ» على «هارون أخي» وجعلتَ الوزير «فعلاً» له»[3].

فأنت ترى أن «الفعل» قد أطلق على ثلاث موادّ هي: الفعل والخبر والمفعول به الثاني، وإذا أضفنا إليه المصدر الذي هو «الفعل» في مصطلح اللغويين، كان «الفعل» دالاً على أربع مواد، وليس هذا عنصر قوّة في المصطلح.

غيبـة المصطلـح:

وأريد به عدم وجود المصطلح لمادة من مواد النحو، وهي ما يدعى باب الاشتغال لدى النحويين البصريين الذي نعرفه في عامة كتب النحو والذي نجده في كتبنا المدرسية، لقد عرض القراء لهذا الباب فوصل إليه بعبارة طويلة هي قوله: «وإذا رأيت اسماً في أول كلام وفي آخره فعل قد وقع على راجع ذكره جاز الرفع والنصب. فمن ذلك قوله: ﴿ والسماءَ بنيناها بأيدٍ ﴾[4]، وقوله: ﴿ والأرضَ فرشناها فنعمَ الماهدون ﴾[5]، يكون نصباً ورفعاً»[6].

---

(١) الأصول ١/٢٥٧.

(٢) ٢٩، ٣٠ سورة طه.

(٣) معاني القرآن ٢/١٧٨.

(٤) ٤٧ سورة الذاريات.

(٥) ٤٨ سورة الذاريات.

(٦) معاني القرآن ١/٢٤٠، وانظر ١/٣٣٦، ٢/٩٥.